البرنامج الانتخابي

معًا نحو التغيير، معًا نحو الكرامة، معًا نحو الريادة

NOTAIRES DU MAROC

الأستاذ محمد لطفي

موثق بمدينة فاس منذ سنة 2009

حاصل على الإجازة في القانون الخاص بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

دبلوم الدراسات العليا المعمقة في قانون المقاولات "DESA" بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

دكتوراه الدولة في قانون الأعمال بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

أستاذ زائر بكلية الحقوق بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

عضو بمجلس كلية الشريعة بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

الكاتب العام للمجلس الجهوي للموثقين بفاس-تازة-صفرو -

الكاتب العام للمرصد المغربي للدراسات والأبحاث في قانون الأعمال "OMDA"

NOTAIRES DU MAROC

بســـــــم الله الرحمـــــــــــــــــــــان الرحيـــــــــــــــــــم

- إنه لشرف عظيم أن أترشح لخدمتكم جميعا وخدمة الصالح العام والمستقبل المشرق الذي نتمناه وننتظره لمهنتنا، العزيزة على قلوبنا جميعا.

- إنني لست بأفضلكم ولا أعلمكم وإنما هي بادرة مني وانتفاضة شخصية حركتها ما أصبحنا جميعا نعاني منه من تظلمات الإدارات والمحيط المجتمعي بصفة عامة، والذي أصبح يحط من كرامة الموثق ويقلل من شأنه ومكانته الإجتماعية والإقتصادية والتي طالما تمتع بها في وطننا الحبيب.

- إن الطاقات العلمية والكفاءات القانونية التي يتمتع بها أفراد مهنتنا، يجب أن يظهر أثرها في المجتمع وأن تفرض وجودها عند أصحاب القرارات وأن يتدخل في حسابات جميع مراكز القرارات والحسابات العامة والخاصة.

- إن التحديات المقبلة تقتضي الإتحاد بين جميع مكونات جسمنا التوثيقي العظيم والإصطفاف وراء قيادة رشيدة، قوية ومنسجمة، من أجل الإلتحام والدفاع عن المهنة، وجعل مؤسسة التوثيق قوة اقتراحية، فعالة ومنتجة للعلم والتوجيه السليم للقرارات الإدارية والسياسات القانونية.

- إنه لمن دواعي الفخر والإعتزاز أن أتقدم بين يديكم، زميلاتي وزملائي الأعزاء، ببرنامجي الإنتخابي لرئاسة المجلس الجهوي، راجيا من العلي القدير التوفيق والسداد لما فيه خير مهنتنا وصلاح أمورنا جميعا.

- لقد تقدمت مرشحا لهذه الأمانة الغالية والثقيلة، مؤمنا بالصعاب الجليلة التي باتت تحيط بظروف اشتغالنا جميعا، وموقنا بضرورة فرض سياسة التغيير في مواقف مؤسستنا اتجاه محيطها العام والخاص.

- إن المرحلة الاتية أصبحت تفرض علينا أن نثور لا أن نخضع أن نبادر لا أن نتلقى

وأن نقترح ولا يقترح علينا.

- إنه لم يعد بإمكاننا الرضوخ والتطبيق الآلي واستقبال القرارات السياسات دون إشراكنا فيها والأخذ بمقترحاتنا. لذلك وجب التأسيس لمرحلة جديدة، قوامها الإصلاح والتغيير والإنتفاضة من أجل إثبات الذات وفرض الوجود والرقي بمهنتنا إلى مكانتها المرموقة التي لا طالما عهدنها فيها.

ولذلك فإن البرنامج الإنتخابي سيتمحور بحول الله تعالى حول ثلاثة ركائز

أسياسية و التي ستشكل بؤرة العمل والإهتمام التام للمجلس الجهوي.

فالعناية بهاته الركائز الثلاثة ستكون من خلال العناية والحفاظ على مايلـــي:

الموثق

- المكانة الاجتماعية للموثق.
  كرامة الموثق
- الجانب النفسي والسوسيولوجي للموثق
  تخليق المهنة.
- المؤازرة العلمية والقانونية.
  محاربة المنافسة الغير الشريفة
- التكوين والتكوين المستمر.

حماية كرامة الموثق في علاقته مع الزبناء

01
ضمان احترام الزبناء للموثق
عبر تعزيز التوعية حول أدواره القانونية
والاجتماعية، وترسيخ ثقافة
التعامل المهني القائم على
الاحترام المتبادل.

02
توفير وسائل قانونية
ومؤسساتية لحماية الموثق
من أي اعتداء
لفظي أو جسدي خلال ممارسته لمهنته.

03
إرساء نظام للتدخل السريع عبر المجلس الجهوي
للموثقين، في حالة تعرض أي موثق لاعتداء
مع إشراك النيابة العامة لتفعيل
المساطر القانونية في حق المعتدين

04
ترسيخ عقوبات رادعة
ضد المعتدين على الموثق

05
العمل على إدراج نصوص قانونية
واضحة وصارمة تجرّم
أي اعتداء معنوي أو جسدي
على الموثق أثناء أداء مهامه

06
إنشاء آلية اتصال فورية
بين الموثق والمجلس الجهوي
لتوثيق الحوادث وإبلاغ الجهات
المختصة (النيابة العامة)
بشكل سريع وفعال

07
ضمان متابعة قانونية صارمة
لأي شخص خولت له نفسه الاعتداء
على الموثق، لتعزيز الردع
وضمان بيئة مهنية آمنة

التكوين و التكوين المستمر

ينبغي التمييز بين التكوين المستمر الذي يتطلب تخصيص حصتين كل شهر على الأقل

ستخصص لدروس عملية وتطبيقية بالإظافة إلى التكوين العام الذي سينتج عن عقد لقاءات علمية محلية وطنية ودولية مع مختلف الشركاء للمهنة من مؤسسات علمية جامعية وهيئات ثقافية وذلك على النحو التالي

1. تنظيم ندوات علمية نبرز من خلالها الدور الفعال والمحوري للموثق
2. دراسات عملية وتطبيقية لمختلف النوازل القانونية المرتبطة بالمهنة
   مع اقتراح حلول عملية لمختلف الإشكالات التي يواجهها الموثق
3. دراسة حالات تطبيقية لاستقبال الزبناء مع
   معالجة النقاط القانونية المتعلقة بملفهم
4. تنظيم تكوينات خاصة بأعوان و مساعدي الموثقين
   تنظيم تكوينات خاصة بموثقي كل جهة تراعي خصوصيات
   المدينة و نوع الملفات المتداولة فيها

المؤازرة العلمية و القانونية

- عقد اتفاقية شراكة مع هيئة المحامين بفاس من أجل البث في الشكايات المقدمة ضد موثقي الجهة
- توفير حماية شاملة للموثقين أثناء أداء مهامهم. حيث سيعمل المجلس الجهوي على انتداب محام متعاقد مع المجلس يتولى الإجابة على جميع الشكايات والتظلمات التي تطال الموثق وذلك بتشاور تام مع المجلس، بحيث يقدم الدعم اللازم للموثق في تلك المرحلة نفسيا وقانونيا
- الإلتزام بتتبع قرارات النيابة العامة بخصوص الشكايات والحرص على الدفاع على الموثق في محنته وإخلاء مسؤوليته ، وفي حالة الإحالة على هيئة قضائية أخرى، سيسهر المجلس على تتبع الملفات أمام الهيئات القضائية الأخرى سواءً كانت تحقيقا أو قضاء جالس. مع الحرص على إلتزام الهيئات القضائية بإشراك المجلس الجهوي في قراراتها والأخذ بعين الإعتبار بتوصياته
- إحداث منصة رقمية توفر لموثقي الجهة نماذج عقود ومراجع قانونية تكون رهن إشارتهم
- إنشاء خزانة بمقر المجلس الجهوي لنفس الغاية

NOTAIRES DU MAROC

التوثيق

توحيد الممارسات بين الموثقين.
توحيد الأتعاب/ تجويد الخدمات

العناية بالعقد التوثيقي وتوسيع مجالاته واختصاصاته.

إبراز أهمية ومقومات التوثيق العصري

تخليق المهنة
لجنة الحكماء
تشكيل لجنة الحكماء ،و هي لجنة تضم قيدومي المهنة تتولى مهمة السهر على تطبيق مدونة الأخلاق من جهة، وتحرص على بث روح التسامح والإيخاء بين الموثقين المتنازعين من جهة أخرى
السهر على تطبيق مدونة الأخلاق العامة
توطيد العلاقة الأخوية بين الموثقين والحرص على بث روح المحبة والتعاون والإحترام المتبادل بين السادة الموثقين
تنظيم لقاءات رياضية و برامج ترفيهية و أسفار من أجل إرساء روح المودة و الإيخاء بين الموثقين
توحيد الممارسات
العمل على تحيين نماذج العقود ووضعها رهن إشارة الموثقين
العمل على توحيد نظام مسك المحاسبة الخاصة بدواوين الموثقين مع توفير تطبيقات رقمية تكون رهن إشارتهم
توحيد الأتعاب
العمل على توحيد الأتعاب المتعلقة بكل عقد أو إجراء يقوم به الموثق وذلك تبعا لميثاق أتعاب يتم إقراره بموجب جمع عام

الوسائـــــــــــــــــــــــــــــل

1 - الدفاع عن كرامة الموثقين :

في ظل التحديات اليومية التي تواجه الموثق، أصبح من الضروري تبني رؤية شاملة تركز على معالجة الإشكالات الواقعية التي تعيق أداءه وتؤثر على كرامته ومكانته كممارس لمهنة نبيلة.
بناءً على ذلك، يركز برنامجنا على المحاور التالية:

تبسيط الإجراءات الإلكترونية والرقمية للموثق:

01

السعي لتقليل التعقيدات المرتبطة بالإجراءاتالرقمية ،خصوصاً في علاقتهابإدارة الضرائب.

02

توفير دعم فني وتقني دائم للموثقين لتسهيل استخدام المنصات الرقمية وضمان استمرارية العمل بدون عراقيل.

03

الدفع نحو رقمنة سلسة وفعالة تُعزز من كفاءة الموثق،مع تقليص الزمن الإداري للحصول على الوثائق المطلوبة وخصوصا تقليص المدة الزمنية للحصول على شهادة أداء الضرائب المثقل بها العقار.

« رؤيتنا تقوم على توفير الدعم العملي والتشريعي اللازم للموثق
ليتمكن من أداء واجبه في ظروف تحترم كرامته وتحميه من أي تجاوز.
الموثق عماد النظام القانوني، وصون حقوقه هو صون لحقوق المجتمع ككل »

جعل المجلس الجهوي قوة اقتراحية على مستوى التنظير والتشريع والتنزيل للقوانين و السياسات العامة والخاصة.

مؤسسة التوثيق

إبراز وجود المهنة في جميع المحافل والملتقيات الوطنية والدولية.

التمثيلية اللائقة لمؤسسة التوثيق أمام جميع الإدارات والمؤسسات الخاصة والعامة.

ترسيخ دور المجلس كقوة اقتراحية وتشريعية

01

انشاء لجان دائمة داخل المجلس تُعنى بدراسة القوانين الحالية واقتراح تعديلات تعزز من مكانة الموثق وتُسهل عمله. خصوصا أخذا بعين الاعتبار الخدمة التي يقدمها الموثق من تحصيل للضرائب لفائدة الدولة دون أي مقابل

02

تقديم مقترحات تشريعية واضحة ودقيقة للجهات التشريعية والتنفيذية، تركز على تحديث الإطار القانوني المنظم لمهنة التوثيق

03

التعاون مع الهيئات الحكومية والبرلمانية لضمان أن يكون صوت الموثق حاضراً في صياغة السياسات العامة المرتبطة بالعقود، الضرائب، والاستثمار

DU MAROC

إبراز أهمية ومقومات التوثيق على الصعيد الوطني

إبراز أهمية ومقومات التوثيق في جميع الملتقيات العلمية والثقافية وجعل مهنة التوثيق في بؤرة الاهتمام المحلي و الجهوي

العناية بالعقد الموثق وتوسيع نطاق مجالاته

الانخراط في الورش التعديلي لقانون المهنة الذي يهدف إلى توسيع نطاق اختصاص الموثق حتى يشمل إلزاميا مجالات ومعاملات قانونية أخرى ،كالأصل التجاري وتفويت الحصص الاجتماعية وعقود الكراء وغيرها

التمثيلية اللائقة لمؤسسة التوثيق أمام جميع الإدارات والمؤسسات الخاصة والعامة

تعتبر مؤسسة التوثيق ركيزة أساسية في النظام القانوني والاقتصادي، حيث تسهم بشكل فعّال في ضمان الأمن التعاقدي وحماية الحقوق. إلا أن هذه المؤسسة تعاني في بعض الأحيان من ضعف التمثيلية أمام الإدارات والمؤسسات العامة والخاصة، مما يحد من قدرتها على إيصال صوت الموثقين والدفاع عن مصالحهم المهنية. من أجل ذلك سنعمل بإذن الله تعالى على :

تعزيز حضور مؤسسة
التوثيق أمام
الإدارات العامة والخاصة
إنشاء قنوات تواصل فعالة ودائمة
بين مؤسسة التوثيق والإدارات
(كالضرائب، والمحافظات العقارية، والقضاء)
لضمان معالجة القضايا والمشاكل
المهنية بشكل سريع وفعّال
تعزيز الشراكة مع المؤسسات الخاصة
(كالبنوك ومختلف الشركات)
لضمان احترام دور الموثق
في العمليات القانونية والمالية

إبراز وجود مهنة التوثيق في جميع المحافل والملتقيات الوطنية والدولية

يُركز برنامجنا على تعزيز تمثيلية مهنة التوثيق، محليًا ودوليًا، كجزء من استراتيجيتنا لتقوية دور الموثق في المجتمع

محاور العمل التي نقترحها

- تعزيز الحضور الوطني لمهنة التوثيق
- تمكين المجلس الجهوي للموثقين من تمثيل المهنة في جميع الفعاليات القانونية والاقتصادية الوطنية
- تنظيم ندوات وطنية تحت إشراف المجلس الجهوي تبرز الدور الحيوي للموثق في مختلف القطاعات
- التعاون مع وسائل الإعلام الوطنية لتسليط الضوء على إنجازات الموثقين ومساهماتهم في استقرار المعاملات القانونية
- إبراز الحضور الدولي لمهنة التوثيق
- دعم مشاركة الموثقين المغاربة في الملتقيات الدولية الخاصة بالقانون والتوثيق، لتعزيز حضورهم على الساحة العالمية
- العمل على تمثيل مهنة التوثيق بالمغرب في المنظمات الدولية، مثل الاتحاد الدولي للموثقين (UINL) والتأكيد على مكانة الموثق المغربي كفاعل رئيسي في المنظومة القانونية العالمية
- تنظيم منتديات دولية تجمع موثقين وخبراء قانونيين من مختلف دول العالم، مما يُسهم في تعزيز مكانة الموثق المغربي
- إطلاق مبادرات لتعزيز الاعتراف بمهنة التوثيق
- تطوير شراكات مع الهيئات المهنية الدولية لنقل الخبرات وتعزيز مكانة التوثيق المغربي عالميًا
- إعداد تقارير دورية تبرز دور الموثق المغربي في حماية الحقوق وتعزيز الاستثمار، وتقديمها في المحافل الدولية
- إبراز القيمة القانونية والاجتماعية لمهنة التوثيق
- العمل على إدخال مهنة التوثيق في النقاشات المتعلقة بالتشريعات الدولية والإصلاحات القانونية
- تسليط الضوء على تجارب الموثقين المغاربة كمساهمين في حل النزاعات القانونية

جعل المجلس الجهوي قوة اقتراحية على مستوى التنظير والتشريع والتنزيل للقوانين والسياسات العامة والخاصة

يُعتبر المجلس الجهوي للموثقين الإطار المهني الذي يُمثل الموثقين ويدافع عن مصالحهم إلا أن تطور المهنة وتحدياتها يقتضي جعل المجلس قوة اقتراحية فعالة تُساهم في صياغة وتنزيل التشريعات والسياسات العامة والخاصة ذات الصلة. بناءً على ذلك، يركز برنامجنا على تعزيز مكانة المجلس كفاعل أساسي في التنظير والتشريع وتنزيل القوانين

أهدافنا في هذا الإطار

تفعيل دور المجلس في السياسات العامة والخاصة

ضمان أن تكون مهنة التوثيق شريكًا أساسيًا في تنزيل السياسات المرتبطة بالأمن التعاقدي وحماية الاستثمارات

وضع استراتيجيات تُسهم في إشراك المجلس بشكل مباشر في النقاشات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والقانونية الكبرى (مثل قوانين الاستثمار، والسياسات العقارية، وإصلاح الضرائب).

تنظيم ندوات علمية وورش عمل تشاركية مع الموثقين والخبراء القانونيين لتعزيز الإطار النظري للمهنة

تعزيز التنظير العلمي والقانوني داخل المجلس

تشجيع البحث القانوني عبر المجلس، وإعداد دراسات علمية وتقارير تبرز دور الموثق في المجتمع وتقدم حلولاً عملية للتحديات المهنية

NOTAIRES DU MAROC

ضمان فعالية تنزيل القوانين والسياسات

متابعة تطبيق القوانين الجديدة المرتبطة بالتوثيق وتقديم اقتراحات لتحسين فعالية التنفيذ

توفير دعم للموثقين في فهم وتطبيق التشريعات والسياسات الجديدة بشكل يُسهم في تسهيل عملهم اليومي

العمل على توعية المجتمع بدور الموثق المحوري

الموثق هو حجر الزاوية في الحفاظ على الأمن القانوني والتعاقدي بالمجتمع، إلا أن هناك غيابًا نسبيًا للوعي العام حول أهمية دوره والجهود التي يبذلها لضمان استقرار المعاملات القانونية والتعاقدية. في هذا الإطار، نُخصص في برنامجنا محورًا خاصًا لتسليط الضوء على أهمية دور الموثق من خلال التوعية والتواصل الفعّال مع الرأي العام .

أهم المبادرات التي نقترحها

- تنظيم لقاءات صحفية وإعلامية منتظمة
- عقد لقاءات إعلامية مع وسائل الإعلام الوطنية والمحلية لتسليط الضوء على دور الموثق في حماية حقوق الأفراد والشركات
- تقديم نماذج عمليةٍ تبرز كيف يساهم الموثق في تعزيز الأمن القانوني والتعاقدي داخل المجتمع
- إشراك الصحفيين في النقاش حول التحديات اليومية التي يواجهها الموثق لتعريف العموم بظروف ممارسة هذه المهنة النبيلة
- إطلاق حملات توعوية موجهة للمجتمع .
- إعداد مواد مرئية ومسموعة تُبرز أهمية الموثق في حماية الحقوق وضمان سلامة التعاقدات
- التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات المهنية لتنظيم ندوات وورش عمل توضح دور الموثق بشكل مبسط وفعّال
- تخصيص برامج تعليمية وإعلامية على القنوات التلفزيونية والإذاعية لتقريب المجتمع من أدوار الموثق
- تعزيز حضور الموثق في النقاشات العامة .
- دعم مشاركة الموثقين في المؤتمرات والمنتديات القانونية والاقتصادية لتعريفهم كخبراء قانونيين
- إحداث جائزة سنوية أو تكريم رمزيٍ يخصص للموثقين الذين تميزوا بمساهماتهم في حماية الأمن التعاقدي، لتعزيز الوعي بدورهم الاجتماعي

زميلاتنا وزملاءنا

لقد وضعنا بين أيديكم ًبرنامجا انتخابياً طموحا يعكس رؤيتنا الواضحة لمستقبل مهنتنا، مستقبل يرتكز على الكرامة، النزاهة، الريادة، والتطور إن التوثيق ليس مجرد مهنة، بل هو رسالة ومسؤولية، ونحن اليوم أمام منعطف حاسم يتطلب منا جميعًا وقفة شجاعة لإعادة الاعتبار لمهنتنا وتعزيز مكانتها كمؤسسة قانونية قوية، تحمي الحقوق وتؤمِّن المعاملات،

وتساهم في بناء اقتصاد قوي ومستقر نحن، بفريقنا المتماسُك والمدرك للتحديات، لا نعدكم بوعود جوفاء، بل نلتزم بخطة عمل واضحة، هدفها الأول إحداث تغيير حقيقي وجذري

يضع حدًّا لكل العراقيل التي تعيق الموثق، ويعيد له مكانته المستحقة داخل المنظومة القانونية والاقتصادية، حيث نؤمن بأن التوثيق يجب أن يكون في طليعة المهن القانونية، مسايرًا للتطورات، محميًا بالقوانين، مدعومًا بالهيئات، ومحفوفًا بكل الضمانات التي تضمن استقلاليته وفعاليته

إن صوتكم هو مفتاح التغيير، وقراركم هو الطريق نحو مستقبل أفضل. نراهن على دعمكم، ونمد أيدينا إليكم جميعًا بروح الفريق الواحد، من أجِل غد أكثر إشراقًا لمهنتنا معًا، سنجعل التوثيق مهنة رائدة كما يجب أن تكون

معًا نحو التغيير، معًا نحو الكرامة، معًا نحو الريادة

NOTAIRES
DU MAROC